الفهـــــــــــــــرس:

مقدمــة:..... 1

البـاب الأول: خلفيات وأسس العلاقة بين سلطة الإخطار والهيئات الناظرة في الدستورية في الأنظمة المغاربية

الفصل الأول: خصوصية سلطة الإخطار والجهات المضطلعة بها دستوريا

المبحث الأول: سلطة الإخطار رقابة دستورية بين التنظيم والتقييد..... 9

المطلب الأول: أسس الية الإخطار في إعمال و ممارسة الرقابة الدستورية..... 9

الفرع الأول: الأسس التاريخية والسياسية..... 10

أولا -الإخطار بعدم الدستورية في ظل دستور السنة الثامنة للجمهورية سنة 1799:..... 10

ثانيا-الإخطار بعدم الدستورية في ظل دستور1852: 12

ثالثا-رقابة اللجنة الدستورية للقوانين والتنظيمات بين نصوص الدستور ونظامها الخاص: 13

رابعا -الإخطار في ظل الجمهورية الخامسة: 14

خامسا -تدعيم الرقابة الساسية بموجب التعديل الدستوري لسنة 1974: 16

الفرع الثاني: الأسس الدستورية والتشريعية 17

أولا -تنظيم عمل السلطات:..... 17

ثانيا-تدعيم مبدأ سيادة حكم القانون وتجاوز سيادة البرلمان يكرسان مبدأ المساواة: 20

ثالثا: ضمان جودة النصوص التشريعية 22

المطلب الثاني: القواعد الإجرائية والحدود الموضوعية لسلطة الإخطار 25

الفرع الأول: التنظيم الإجرائي للإخطار 25

أولا-مرحلة ماقبل 1996: 25

ثانيا-مرحلة ما بعد 1996: 26

الفرع الثاني: الحدود الموضوعية للإخطار 27

أولا -الإخطار الوجوبي:..... 28

ثانيا: الإخطار الإختياري:..... 33

المبحث الثاني: تكريس الجهات المضطلعة بالإخطار وآثاره في الأنظمة الدستورية الثلاثة 43

المطلب الأول: حصر إعمال سلطة الإخطار في السلطات العليا في النظام الدستوري بصورة مقتضبة..... 43

الفرع الأول: السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية والملك والوزير الأول 43

أولا-صلاحية رئيس الجمهورية في إعمال الإخطار(العرض) في تونس: 43
ثانيا-صلاحية رئيس الجمهورية في إعمال الإخطارفي الجزائر:..... 44
ثالثا-صلاحية الملك والوزير الأول بإعمال الإخطار (الإحالة) في المغرب: 44
الفرع الثاني: السلطة التشريعية ممثلة في رئيسي غرفتي البرلمان 45
الفرع الثالث: الأقلية البرلمانية 46
المطلب الثاني: أثر سلطة الإخطار على الأنظمة الدستورية المغاربية..... 47
الفرع الأول: الصياغة القانونية في الإنتاج التشريعي؛ تطوير للفكر القانوني وتحقيق أهداف البعد الحقوقي..... 48
الفرع الثاني: آليات تطوير الفكر القانوني لصانعي التشريع..... 49
أولا-الإشكاليات التي تواجه البرلمان في إعداد قواعد معيارية:..... 50
ثانيا-آليات الصياغة القانونية الجيدة:..... 50
الفصل الثاني: الهيئات الناظرة في الإخطار وآليات استئثارها بالرقابة الدستورية
المبحث الأول: طبيعة المجالس الدستورية ومدى فعالية قواعدها العملية في تكريس دولة القانون 58
المطلب الأول: التركيبة العضوية والأسس التنظيمية للرقابة الدستورية في المجالس الثلاث 59
الفرع الأول: التركيبة العضوية للمجالس 59
أولا -إجراءات إختيار أعضاء المجالس الدستورية:..... 59
ثانيا -تنصيب رؤساء المجالس الدستورية ومهامهم:..... 61
ثالثا: إمتياز السلطة التنفيذية بآلية تعيين الأعضاء..... 63
رابعا: أداء اليمين كشرط لممارسة المهام 64
الفرع الثاني: مدى أهمية تأطير عمل المجالس الدستورية بخصوص تنظيم الوظيفة المعيارية 64
أولا-التنظيم الدستوري للمجالس..... 65
ثانيا – التنظيم التشريعي للمجالس..... 65
المطلب الثاني: مدى إستقلالية وخصوصية القواعد التنظيمية للمجالس الدستورية في تعزيز دولة القانون..... 67
الفرع الأول..... 67
تنظيم العضوية والتنافي الوظيفي..... 67
أولا-تنظيم مدة العضوية 67

ثانيا – تنظيم التنافي الوظيفي والتعويضات المادية للأعضاء 72
الفرع الثاني: مدى إستقلالية المجالس الدستورية المغاربية..... 75
أولا: من حيث التنظيم المؤسساتي..... 75
ثانيا: من حيث التنظيم الإداري والمالي..... 76
المبحث الثاني: آثار ممارسة الرقابة الدستورية 80
المطلب الأول: الآراء والقرارات آثار دستورية..... 80
الفرع الأول: الطابع الإجرائي للبت في الآراء والقرارات..... 80
الفرع الثاني: الهيكل الشكلي ومضمون الآراء والقرارات 82
الفرع الثالث: إصدار الآراء والقرارات ومدى قيمتها القانونية عند التنفيذ..... 84
أولا-أجال ومحل نشر الآراء والقرارات 84
ثانيا-حجية الآراء والقرارات..... 84
المطلب الثاني: التحفظات التفسيرية وتصحيح الأخطاء المادية آثار اجتهادية 86
الفرع الأول: التحفظات التحييدية..... 87
الفرع الثاني: التحفضات البناءة..... 88
الفرع الثالث: التحفظات الموجهة (الآمرة)..... 89
الفرع الرابع: تقييم عمل المجالس الدستورية 90
أولا – على مستوى الإختصاص 90
ثالثا-من حيث الموضوع..... 91
خلاصة الباب الأول..... 91

الباب الثاني: فعالية وضوابط تفعيل الإخطار بعدم الدستورية وانعكاسات ذلك على التشريع والحقوق والحريات في الأنظمة الدستورية المغاربية

الفصل الأول: فعالية الرقابة الدستورية في الأنظمة المغاربية

المبحث الأول: إحداث المحكمة الدستورية في تونس والمغرب 96
المطلب الأول: في تحول المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية في تونس 97
الفرع الأول: الهيئة الوقتية لرقابة الدستورية 97
إمتداد للمجلس الدستوري أم إفتتاحية للمحكمة الدستورية..... 97
أولا-الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين هيئة قضائية مستقلة:..... 98
ثانيا-تقييم هيئة الرقابة على دستورية مشاريع القوانين في مدى ضمانها لعلوية الدستور: 100
الفرع الثاني: المحكمة الدستورية التونسية هيئة قضائية بموجب الدستور..... 101

أولا-تشكيل المحكمة الدستورية وضماناتها: 101
ثانيا-الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية: 102
ثالثا-الجهات المختصة بالطعن بعدم الدستورية أمام المحكمة: 102
رابعا-إختصاصات المحكمة الدستورية: 102
خامسا-الإجراءات المتبعة امام المحكمة الدستورية: 102
المطلب الثاني: المحكمة الدستورية المغربية هيئة قضائية أم سياسية 103
الفرع الأول: المحكمة الدستورية المغربية قطيعة أم إستمرارية للمجلس الدستوري..... 103
أولا-قراءة أولية لمشروع القانون التنظيمي 13- 066 : 104
ثانيا-تقييم مشروع القانون التنظيمي 13-066:..... 105
الفرع الثاني: طبيعة المحكمة الدستورية..... 106
أولا-تشكيلة المحكمة الدستورية: 106
ثانيا-الطبيعة القانونية الخاصة للمحكمة الدستورية المغربية:..... 109
الفرع الثالث: التوسع في إختصاصات المحكمة الدستورية 113
أولا – إختصاصات المحكمة الدستورية:..... 113
ثانيا-خصوصية الرقابة الدستورية المعمول بها: 117
الفرع الرابع: حجية قرارات المحكمة الدستورية..... 119
المبحث الثاني: توسعة جهات الإخطار للأفراد ورئيس الحكومة والبرلمانيين في تونس والجزائر 122
المطلب الأول: الدفع بعدم الدستورية إجراء قضائي بموجب الدساتير المغاربية 123
الفرع الأول: الدفع بعدم الدستورية إجراء قضائي على شاكلة النظام الدستوري الفرنسي124
أولا-مفهوم الدفع بعدم الدستورية: 125
ب– مضمون وطبيعة الدفع بعدم الدستورية: 126
ثانيا-طبيعة الدفع بعدم الدستورية في الأنظمة المغاربية:..... 126
الفرع الثاني: إجراءات الدفع بعدم الدستورية في النصوص المغاربية..... 127
أولا-إجراءات وآجال البت في الدفع بعدم الدستورية أمام جهات القضاء: 127
ثانيا-آجال الدفع والبت في الدفع بعدم الدستورية أمام هيئات القضاء الدستوري:..... 129
ثالثا-حجية القرارات الصادرة عن هيئات القضاء الدستوري:..... 129
رابعا– آثار الحكم بعدم دستورية نص قانوني: 131
المطلب الثاني: حق الوزير الأول والمعارضة البرلمانية في الإخطار بعدم الدستورية... 132

الفرع الأول: مساهمة المعارضة في إنتخاب أعضاء المجلس الدستوري والمحكمة الدستورية 133
الفرع الثاني: حق المعارضة البرلمانية في الإخطار بعدم الدستورية 134
الفصل الثاني: ضوابط تفعيل الإخطار بعدم الدستورية
المبحث الأول: ضبط وعقلنة الآداء البرلماني تطويرا للوظيفة التشريعية 139
المطلب الأول: آليات ضبط الآداء البرلماني **و إنعكاسه على الوظيفة التشريعية**..... 139
الفرع الأول: تعزيز آلية تشكيل البرلمان 139
أولا-آلية النظام الإنتخابي: 139
ثانيا-إعادة بناء نظام الأحزاب: 141
ثالثا-تطوير آداء النائب البرلماني:..... 141
الفرع الثاني: عقلنة النظام الداخلي ومراعاة المستجدات الدستورية والسياسية 141
الفرع الثالث: تحسين الآداء البرلماني عبر اللجان 142
أولا – اللجان الدائمة: 142
ثانيا–لجان التحقيق المؤقتة: 143
ثالثا-لجان التحقيق: 144
المطلب الثاني: تطوير الوظيفة التشريعية(المعيارية) حماية للقاعدة الدستورية 145
الفرع الأول: فلسفة القانون المقارن في رقابة التفسير التشريعي وموقف الفقه المغاربي والعربي من ذلك 146
الفرع الثاني: موقف الفقه المغاربي والعربي من نظرية الإنحراف الشريعيى لدى المجلس الدستوري 202
أولا-موقف الفقه المغاربي: 148
ثانيا–موقف الفقه العربي:..... 149
المطلب الثالث: موقف القضاء و الفقه المقارن من دوافع الإنحراف التشريعي. 154
الفرع الأول: مشكلة الدوافع الخفية في تشريعات تنظيم التجارة 154
الفرع الثاني: الدوافع الخفية في التشريعات الضريبية 155
الفرع الثالث: تحايل الكنغرس في توقيع العقاب بموجب التشريع ومدى دستورية أنظمة تقسيم الدوائر الإنتخابية 156
المبحث الثاني: التجربة الرائدة في ممارسة الرقابة الدستورية في القانون المقارن ... 158
المطلب الأول: دور محكمة الضمانات في حماية الحقوق والحريات 158
الفرع الأول: الإطار الدستوري والقانوني للمحكمة..... 159

الفرع الثاني: أثر الرقابة الدستورية لمحكمة الضمانات 159
المطلب الثاني: المحكمة الدستورية هيئة ضامنة للحقوق والحريات..... 161
الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للمحكمة الدستورية 161
أولا-التنظيم العضوي والوظيفي للمحكمة الدستورية 161
ثانيا-الجهات المختصة بالطعن أمام المحكمة الدستورية: 163
الفرع الثاني: موضوعات الرقابة على الأعمال التشريعية وآثارها..... 163
أولا-تطبيقات الرقابة على أعمال البرلمان المشوبة بعيب عدم الدستورية..... 163
ثانيا-آثار تطبيق الرقابة الدستورية أحكام وإجتهادات..... 164
خلاصة الباب الثاني..... 167
خاتمـــة..... 169
المراجـــع..... 173